

Distr.
GENERAL

A/47/636
6 November 1992

ARABIC

ORIGINAL: ARABIC/CHINESE/ENGLISH/
FRENCH/RUSSIAN/SPANISH

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
البند ٧٨ (أ) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : التجارة والتنمية

مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يقدم الى الجمعية العامة تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن المشاورات التي أجريت في عام ١٩٩٢ بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا .

مرفق

تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة
والتنمية عن المفاوضات بشأن وضع مدونة دولية لقواعد
السلوك في نقل التكنولوجيا : المشاورات التي أجريت
في عام ١٩٩٢

أولا - مقدمة

١ - عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٨/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، تحت رعاية الاونكتاد ، للتفاوض حول مدونة لقواعد السلوك واتخاذ جميع القرارات الضرورية من أجل اعتمادها ؛ وقد عقدت ست دورات للمؤتمر منذ عام ١٩٧٧ ؛ وعلى الرغم من تحقيق تقدم كبير أثناء الدورة السادسة التي عقدت في جنيف من ١٣ أيار/مايو الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥^(١) ، فلا تزال هناك قضايا معلقة في الفصلين ٤ و ٩ ، بشأن التدابير التقييدية ، والقانون المنطبق وتسوية المنازعات ، على التوالي ، ومنذ الدورة السادسة ، عقد الأمين العام للاونكتاد ورئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا مشاورات مع الحكومات المهمة بفرض الوصول الى حل يمكن أن تحقق نتيجة بالمفاوضات ملائمة . وقد كشفت هذه المشاورات عن أن الاختلاف لا يزال قائما حول المسائل المفاهيمية في الفصل ٤ ، بشأن الطريقة التي ينبغي أن تعالج بها الممارسات التقييدية في نقل التكنولوجيا في المدونة الدولية . وبالنسبة للفصل ٩ ، بالمثل ، فإن ثمة اختلافا في النهج بين البلدان التي تحبذ اعترافا أوضح بحرية اختيار القانون المنطبق على علاقاتها التعاقدية وتلك التي ترغب في التشديد على امتثال الأطراف للقوانين القائمة في بلدانها التي لا يجب أن ينتقص العقد منها .

٢ - وعلى الرغم من الجهود المبذولة للعثور على حل وسط ، فإن نهج الحكومات إزاء حل هذه القضايا ، والتي تعتبر محورية لصياغة المدونة ، ظلت متباينة^(٢) . ففي أثناء المشاورات التي أجريت في ١٩٩١ ، تم التوصل الى اتفاق عام بمعاودة بدء عملية المفاوضات على أساس اتباع "نهج جديد" إزاء مفهوم المدونة في ضوء التغييرات الهامة التي حدثت في مجال سياسات التكنولوجيا خلال العقد المنصرم . وابتغاء لذلك ، اتفق من ناحية المبدأ على إنشاء فريق خبراء حكومي دولي في الاونكتاد للتمهيد لاستئناف المفاوضات . بيد أن الحكومات لم تستطع التوصل الى اتفاق كامل على صياغة اختصاصات الفريق^(٣) .

٣ - ويقدر هذا التقرير بيانا عن نظر الاونكتاد في دورته الثامنة في هذه المسألة بعد ذلك ، وعن المشاورات الأخرى التي أجراها في هذا الشأن الأمين العام للأونكتاد .

ثانيا - التطورات الأخيرة

٤ - قررت الجمعية العامة ، وقد أحاطت علما بتقرير الأمين العام للأونكتاد بشأن المشاورات الآتية الذكر (A/46/564 ، المرفق) ، في قرارها ٢١٤/٤٦ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، أن تحيل تقرير الأمين العام للأونكتاد الى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة .

٥ - وعملا بقرار الجمعية العامة المذكور أعلاه ، استعرض مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة الأعمال التي أنجزت أثناء المفاوضات بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، وكذلك نتائج المشاورات التي أجريت في ١٩٩١ . وظل الاختلاف الأساسي في الآراء بشأن معالجة الممارسات التقييدية في نقل صنفات التكنولوجيا واختيار القانون ، العقبة الرئيسية أمام التوصل الى اتفاق كامل حول اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي الذي سيكلف بالتمهيد لاستئناف مفاوضات ناجحة .

٦ - واعتمد المؤتمر التزام كرتاخينا (انظر TD/364) الذي يسلم في فقرته ١٧٣ "بعدم تهيؤ الظروف حاليا للتوصل الى اتفاق كامل بشأن جميع القضايا المعلقة في مشروع مدونة قواعد السلوك . وإذا أشارت الحكومات ، سواء مباشرة أو عن طريق الأمين العام للأونكتاد عند تقديمه تقريره وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٤/٤٦ ، الى وجود تقارب وجهات النظر الضروري للتوصل الى اتفاق على جميع المسائل المعلقة ، عندئذ ينبغي أن يباشر المجلس من جديد وأن يواصل عمله الرامي الى تيسير الاتفاق على المدونة" (٤) .

٧ - وفي أعقاب اعتماد التزام كرتاخينا ، طلب الأمين العام للأونكتاد من الحكومات أن تزوده بآرائها بشأن القضايا المعلقة في مشروع مدونة قواعد السلوك ، لاسيما المتعلق منها بمقبولية ما يلي :

(أ) التطبيق الحصري لمبادئ قانون المنافسة على تقييم الممارسات التقييدية ؛

(ب) الالتزام بحرية التعاقد وحرية الاختيار فيما يتعلق بالقانون المنطبق ومحفل تسوية المنازعات .

وفي وقت كتابة هذا التقرير ، كانت قد وردت إجابات من ١٠ حكومات . ويرد في التذييل الوارد أدناه موجز بهذه الاجابات يحتوي على تعليقات محددة على القضايا المتعلقة .

ثالثا - الاستنتاجات

٨ - يبدو ، بالنظر الى العدد المحدود من الردود الواردة ، أن من المستصوب جمع طائفة أوسع من الآراء من الحكومات بشأن القضايا المتعلقة في مشروع مدونة السلوك في نقل التكنولوجيا ، كيما تصل المفاوضات الجارية الى نتيجة أكثر حسما . ولهذه الغاية ، وفي ضوء الفقرة ١٧٣ من التزام كرتاخينا ، ينوي الأمين العام للأونكتاد أن يجمع عينة أكبر من الآراء من الحكومات بشأن جميع القضايا المتعلقة في مشروع مدونة قواعد السلوك وأن يعد تقريرا أشمل يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين .

الحواشي

(١) انظر ، "الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا" (TD/CODE TOT/49) .

(٢) انظر ، "مدى صلة التطورات الأخيرة في مجال التكنولوجيا بالمفاوضات المتعلقة بوضع مشروع المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا" (TD/CODE TOT/55) .

(٣) انظر النص قيد النظر في مرفق "مواصلة المشاورات بشأن وضع مشروع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، تقرير الأمين العام للأونكتاد" (TD/CODE TOT/57) .

(٤) من الجدير بالملاحظة أنه بعد دورة الأونكتاد الثامنة ، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية جدول أعمال القرن ٢١ (انظر A/CONF.151/26 ، المجلد الثالث) الذي ينص في فصله ٣٤-١٨ على أنه :

"ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية تشجيع ودعم القطاع الخاص لطرح صيغ فعالة للوصول الى التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها ، ولاسيما الى البلدان النامية ، عن طريق أنشطة منها :

(و) استحداث آليات للوصول الى التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها ، لا سيما الى البلدان النامية ، وتراعى في نفس الوقت عملية المفاوضات بشأن وضع مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، حسبما قرر الأونكتاد في دورته الثامنة التي عقدت في كرتاخينا دي إندياس ، كولومبيا ، في شباط/فبراير ١٩٩٢" .

تذييل

موجز ردود الحكومات

كندا : ترى حكومة كندا أن التطبيق الحصري لمبادئ قانون المنافسة على تقييم الممارسات التقييدية ، والالتزام بحرية التعاقد وحرية اختيار القانون المنطبق ومحفل تسوية المنازعات ، يجب أن يكون موضع قبول جميع أعضاء الأونكتاد . ولذلك فإن الحكومة تواصل التقييد بالموقف الذي اعتمدته المجموعة بـ في المشاورات التي أجريت في نيسان/أبريل ١٩٩١ بشأن صياغة اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي الذي سيضع الأساس لاستئناف المفاوضات بشأن المدونة .

الصين : تعتبر حكومة الصين أن المفاوضات التي أجريت بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا قد حققت تقدما بسبب الجهود المشتركة التي بذلتها المجموعات الإقليمية والحكومات على مدى سنوات عديدة . وترى الحكومة أن التمكن من وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا سيعود بالفائدة على جميع البلدان . ولذلك ، تعرب الحكومة عن تقديرها الكبير للمبادرات المتخذة لعقد فريق خبراء حكومي دولي يمهّد لاستئناف المفاوضات بشأن مشروع المدونة . وعلى حين تسلم الحكومة بأنه لا يزال يوجد تباين في الآراء بالنسبة إلى بعض القضايا المعلقة ، لاسيما بشأن معالجة الممارسات التقييدية في نقل صفقات التكنولوجيا وبشأن اختيار القانون في عقود التكنولوجيا ، فإنها ترى أن "التنمية" هي الهدف النهائي ، في حين أن "المنافسة" يمكن أن تكون المبدأ التوجيهي الرئيسي بشأن كيفية انجاز التنمية المستدامة . وتعرب الحكومة أيضا عن مرونتها بشأن الالتزام بحرية التعاقد وحرية اختيار القانون المنطبق ومحفل تسوية المنازعات . وأخيرا ، تعتقد حكومة الصين أنه يمكن أن يسفر تبادل آخر للآراء على أساس تحقيق الفائدة المشتركة عن الوصول إلى حل ملائم للخلافات التي لا تزال قائمة بالنسبة إلى القضايا المعلقة .

الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية : ترى حكومة الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية أن كلا المبدأين ، أي التطبيق الحصري لمبادئ قانون المنافسة على تقييم الممارسات التقييدية والالتزام بحرية التعاقد وحرية اختيار القانون المنطبق ومحفل تسوية المنازعات ، مقبولان لدى الحكومة .

العراق : تعرب حكومة العراق عن تقديرها للجهود التي بذلت على أساس اتباع "نهج جديد" إزاء مفهوم المدونة ، وذلك أثناء المشاورات التي أجريت في نيسان/أبريل ١٩٩١ من أجل صياغة اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي الذي سيمهّد لاستئناف المفاوضات بشأن مشروع المدونة . ومن رأي الحكومة

أن التوصل الى اتفاق كامل حول صياغة مدونة لقواعد السلوك سيعود بالفائدة على عملية التنمية التكنولوجية للبلدان النامية .

هولندا : تقدم حكومة هولندا تأييدها ، من ناحية المبدأ ، الى المبادرات الرامية الى استكمال وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا تكون مقبولة لدى جميع الأطراف المعنية . وتمس الحاجة الى ذلك حاليا على وجه الخصوص حيث تقوم التكنولوجيا بدور بارز في عملية التنمية المستدامة . ولذلك فإن من رأي حكومة هولندا أن المشاورات المستندة الى اتباع "نهج جديد" إزاء مفهوم المدونة ينبغي أن تستمر على أن تأخذ في حساباتها جميع التطورات التي حدثت بشأن هذا الموضوع خلال السنة الأخيرة . وتعتبر الحكومة أن إنشاء فرق خبراء حكومي دولي يمكن أن يشكل خطوة هامة الى الأمام . وفي هذا الصدد ، تعرب الحكومة عن تقديرها لما يبذله الأمين العام للأونكتاد من جهود متواصلة لاستكشاف جميع الدروب التي تؤدي الى استئناف ناجح للمفاوضات . وتشدد أيضا على أنه إذا ما استؤنفت المفاوضات فينبغي ضمان التطبيق العالمي لمشروع المدونة . فضلا عن ذلك ، فإنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن معظم التكنولوجيا يسيطر عليها القطاع الخاص الصناعي . وبالنسبة للقضايا المتعلقة في صياغة اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي ، فإن الحكومة تتقدم بما يلي :

- على الرغم من أنه ينبغي لتقييم الممارسات التقييدية أن يجري بالدرجة الأولى على أساس معايير المنافسة ، فبوسع الحكومة أن تقبل أيضا بأن تؤخذ معايير التنمية في الحسبان :
- يتعين عدم الانتقاص من مبادئ حرية اختيار القانون المنطبق ومحفل تسوية المنازعات .

وأخيرا ، فإن حكومة هولندا ترى أنه ينبغي لفريق الخبراء الحكومي الدولي المقترح أن يراعي في عمله التطورات ذات الصلة في المحافل الدولية الأخرى ، وخاصة المفاوضات بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في مفاوضات جولة أوروغواي .

النيجر : فيما يتعلق بإنشاء فريق خبراء حكومي دولي للتمهيد لاستئناف المفاوضات بشأن مشروع مدونة قواعد السلوك ، تعرب حكومة النيجر عن رغبتها في المشاركة في أعمال فريق الخبراء هذا .

الغلبين : فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة في مشروع مدونة السلوك لنقل التكنولوجيا ، ألا وهي : التطبيق الحصري لمبادئ قانون المنافسة على تقييم الممارسات التقييدية ؛ والالتزام بحرية التعاقد وحرية

اختيار القانون المنطبق ومحفل تسوية المنازعات ، تعرب حكومة الفلبين عن تحفظها على مقبولة كلتا القضيتين .

سانت لوسيا : تشارك حكومة سانت لوسيا في الآراء التي أعربت عنها مجموعة الـ ٧٧ بشأن القضايا المعلقة في المشاورات التي أجريت في نيسان/أبريل ١٩٩١ بشأن مشروع مدونة لقواعد السلوك لنقل التكنولوجيا .

سويسرا : تواصل حكومة سويسرا التقيد بالموقف الذي اعتمدته المجموعة باء في المشاورات التي أجريت في نيسان/أبريل ١٩٩١ بشأن هذا الموضوع . وترى الحكومة السويسرية أن كلا المبدأين المتعلقين بمعالجة الممارسات التقييدية واختيار القانون والمحفل يجب أن يكونا موضع قبول من جميع أعضاء الأونكتاد من أجل استئناف المفاوضات بشأن مشروع مدونة السلوك .

الولايات المتحدة الأمريكية : من رأي حكومة الولايات المتحدة أنه لا يوجد أساس للاعتقاد بأن هناك "تقاربا في الآراء" بشأن القضايا المعلقة في مشروع مدونة السلوك ، وليس من المحتمل أن يحدث ذلك . ومن ثم فإن الحكومة تعارض استئناف المفاوضات بشأن مشروع مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا .

— — — — —